سلوك العاملين في الوظيفة العامة تجاه الرشوة

دراسة استطلاعية لعينة من المتعاملين مع بعض المؤسسات الحكومية

الدكتور احمد هاشم الصقال

كلية الادارة والاقتصاد– الجامعة العراقية

المستخلص

يهدف البحث الى تقييم واقع تداول الرشوة في البيئة العراقية وتحديد أهم العوامل التي كانت سبب في اتساع مدى تداولها والتي حولتها من ممارسات فردية الى ممارسات جماعية ، حيث ركزت الدراسة على تشخيص الواقع الحالي وتحديد العوامل الاكثر تاثيرا في هذا التحول .

لذا فان المعضلة الفكرية للبحث تجسدت في تحديد التساؤلات ذات العلاقة بالعوامل التي كانت سبب في اتساع مدى تداول الرشوة ومنها العوامل الاجتماعية والعوامل الشخصية والدور الحكومي المتمثل بممارسات بعض كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي . وقد حاول الباحث بناء إطار نظري حول الرشوة واسبابها، وآخر عملي يعكس تقييم واقع تداول الرشوة في البيئة العراقية الجانب الذي عكس اهمية الدراسة ، ولغرض تحقيق هذا الهدف تم اعداد استبيان لقياس تلك التوجهات وزع على عينة من المتعاملين (المراجعين) مع بعض مؤسسات القطاع العام الاكثر تماسا مع المواطنين مثل دوائر المرور وفروع التموين في بغداد لتلمس الاسباب الحقيقية لتوسع وانتشار هذه الظاهرة من خلال تحليل اجابات العينة اعلاه باستخدام الادوات الاحصائية (التكرارات ، الوسط الحسابي ، الانحرافات المعيارية، تحليل التباين ...الخ) . وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان المتغيرات الرئيسة الاربعة كانت باتجاه دعم ممارسات الرشوة اذ بلغ الوسط الحسابي لجميع المتغيرات 3.55 اكبر من الوسط الفرضي ، ودعمت نتائج تحليل التباين ذلك ، بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية في آراء افراد العينة (المجموعات الثلاثة) حول رؤيتها لظاهرة الرشوة تعكسه خصوصيات المؤسسات المختلفة ، أي ان الرؤى لهذه الظاهرة هي واحدة على مستوى المجتمع .اما اهم التوصيات فقد كانت التاكيد على ضرورة تعزيز القيم المجتمعية والدينية في رفض ونبذ ممارسات تداول الرشوة من خلال انشاء اجهزة حكومية تتولى مهام الترويج لهذه الثقافة ، وبلورة رؤى المجتمع في ان مفاهيم النزاهة هي القاعدة الاخلاقية وان الموظف النزيه هو الحالة طبيعية ، اضافة الى تقوية وتعزيز اجراءات الاجهزة الرقابية من خلال تحديد اهدافها بدقة وفق منهج علمي واعطائها الصلاحيات المتناسبة مع عملها مع تعزيز الاجراءات المتخذة بحق الذين تثبت ادانتهم بتهم الفساد .

Abstract

The research aims to assess the reality of bribery in the Iraqi environment, and to identify the most important factors caused the extent of bribery that turned it from individual practices to collective practices, where the study focused on the diagnosis of the current situation and to identify the most influential factors in this transformation.

So the dilemma of intellectual research embodied in determining questions related factors that were the cause of the widening range trading in a bribery social factors and personal factors and the role of government practices of some senior officials in the government apparatus. The researcher tried to build a theoretical framework on bribery and causes, practical and another reflecting the assessment of the reality of trading bribery in the Iraqi environment reflected the importance of the study, in order to achieve this goal questionnaire was developed to measure these trends, and distributed to a sample of dealers with some public sector institutions most tangency with peoples such as traffic institution and branches of institutions of food rations distribution in Baghdad to touch the real reasons for the expansion and spread of this phenomenon

through the analysis of the sample answers by using statistical tools (Frequencies, mean, standard deviation, variance analysis, etc ...).

The researcher conclusions was the most important main variables was towards support bribery practices, this results depended on mean of all the variables, where was 3.55 greater than the mean premise, and supported that variance analysis results (no statistically significant differences in the views of the sample significant differences between groups about its vision of the phenomenon of bribery reflected specificities of the various institutions), which means that the visions of this phenomenon is the one at the community level. As the most important recommendations was an emphasis on the need to strengthen community values and religious beliefs to reject and renounce trading bribery practices through the establishment of government agencies responsible promotion of this culture, and visions of society in the elaboration of the concepts of integrity are the norm moral and honest employee is a normal situation, in addition to strengthening and enhancing the regulatory agencies by identifying their targets accurately in accordance with the scientific approach and give it powers commensurate with their work while strengthening the measures taken against those found guilty of corruption charges.

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة جهود مكثفة من قبل الكثير من الحكومات والمنظمات الدولية في تشخيص ومحاولة ايجاد الحلول لظاهرة الفساد متمثلة بظاهرة الرشوة والتعرف على أسبابها والحد من انتشارها حتى ان الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قرارها ذي العدد 61/55 في 2000/12/4 الذي أكدت فيه على أهمية أيجاد أداة قانونية دولية لمكافحة الفساد والرشوة التي تعد اهم اركان الفساد وقد تناول الفصل الثالث من اتفاقيه الامم المتحدة لمكافحة الفساد رشوة الموظفين العموميين و التدابير التشريعية لتجريم افعال الرشوة في كل دولة . وقد شهدت الدراسات في هذا الجانب تغيراً كمياً ونوعياً في اتجاهاتها وأساليب بحثها. لذا انطلقت مشكلة البحث من التساؤل هل الرشوة في بلادنا هي مجرد سلوك فردي؟ أم هي ثقافة راسخة بدأت تتحول بالتدريج إلى نمط حياة ، ومن خلال الفحص الاولي لهذه الظاهرة وجد ان هناك مجموعة من العوامل (العوامل الاجتماعية والعوامل الشخصية والدور الحكومي المتمثل بممارسات بعض كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي) ساهمت في دعم وتفعيل عاملين رئيسين ساهما في تفاقمها الاول هو النفوس الضعيفة للموظفين الفاسدين (المرتشين) والثاني الاعتقاد السائد عند بعض المراجعين[1] بان اعمالهم لاتنجز الا بهذه الطريقة بغية اختصار الزمن او في احيان اخرى الحصول على مكاسب ليست من حقهم ، فاصبحوا ومن حيث يعلمون او لا يعلمون المروج لهذه الآفة من خلال ارشاد بعضهم البعض الى من ينجز لهم اعمالهم، والغريب ان بعض الناس وان انجز عمله او معاملته بإنسيابية فإنه يقدم الرشوة بعنوان آخر اسمه (الهدية) حتى وان لم يطلب الموظف ذلك ، وهذا يضاف الى العاملين الآخرين في حثّ الموظف النزيه على تعاطي الرشوة ، مما قد يؤشر وجود التحول الثقافي للمجتمع من مجتمع يعتمد على موروثات وقيم دينية واعراف رصينة تعتمد على المعايير الأخلاقية التي توازن بين منفعة المجتمع ومنفعة الافراد وانجاز الأعمال من خلال منظمات رصينة تعتمد على قرارات معتمدة على المعايير الأخلاقية الرشيدة والأنظمة الرسمية وقواعد العمل

[1] المتعاملين مع مؤسسات القطاع العام او الخاص للحصول على الخدمات

الى الاعتماد على قيم ومعايير ولدت بظروف غير مستقرة اهمها واخطرها الرشوة التي اضحت شيء فشيء عادات مقبولة في المجتمع تؤطرها احيانا الاطر الرسمية التي تغطي الرشى في تقديم الخدمات بعد ان كان يشار اليها في نظر المجتمع العراقي بالعار وبالسلبية والحرام تحولت اليوم الى ثقافة رائجة في التعامل وصارت ملازمة لعمل الكثير من الموظفين والمسؤولين باختلاف عناوينهم الوظيفية .

اولا :منهجية البحث والدراسات السابقة

أ- منهجة البحث

1- مشكلة البحث

تتجسد مشكلة البحث في استقصاء وتلمس فيما اذا كانت الرشوة حالات وممارسات فردية او ممارسات جماعية تشكل ثقافة مجتمعية تمارس من قبل الكثير من الموظفين والمراجعين على حد سواء ، لذا فان المعضلة الفكرية للبحث سوف تتمحور في الإجابة على مجموعة من التساؤلات تجسد مدى انتشار ظاهرة الرشوة في التعامل مع المنظمات الحكومية[2] تصب في التساؤل الرئيسي فيما اذا اصبحت جزء من ثقافة مجتمعية.

(1) ماهو حجم انعكاس العوامل الاجتماعية على الممارسات المتعلقة بالرشوة ؟

(2) هل كان للعوامل الشخصية سواء كانت لدافع الرشوة او مستلم الرشوة انعكاس على حجم تداولها ومدى انتشارها؟

(3) ماهي فاعلية الدور الحكومي كان تجاه تحيد ظاهرة الرشوة ؟

(4) هل ساهمت ممارسات بعض كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي في تنامي ثقافة الرشوة ؟

2- **أهمية الدراسة :** يكتسب البحث أهميته من خلال

(1) تناوله لموضوع يشكل أحد الآفات التي يواجهها المجتمع والاجهزة الحكومية والتي تقود نتائج ممارساته وانتشاره الى جوانب خطيرة يقف في مقدمتها انهيار النظام القيمي للأفراد وانحرافهم عن المعايير الاخلاقية الرصينة .

(2) تسليط الضوء على النتائج التي قد تكون مساهمة متواضعة في تلمس مدى انتشار هذه الظاهرة وامكانية الاستفادة من النتائج في اتخاذ القرارات الحكيمة المناسبة لمعالجة هذا الانتشار .

3- أهداف الدراسة

في ضوء تحديد مشكلة الدراسة وأهميتها، فإن هدف الدراسة الرئيس يتمثل في :

(1) محاولة وضع أساس نظري يتمثل بإطار فلسفي لمفهوم الرشوة وثقافة الرشوة .

(2) تقييم وعرض واقع الوضع الحالي الذي تشهده البيئة العراقية في جانب تداول الرشوة وتحديد مدى انتشارها.

(3) يمكن أن يكون احد الاسهامات في تجاوز مسببات انتشار هذه الظاهرة ، وبما ينعكس إيجاباً في الاستفادة من النتائج في اتخاذ القرارات الحكيمة المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة .

4- مجتمع وعينة البحث

يعد التعريف بالمجتمع الذي ستتم فيه الدراسة من الإجراءات المهمة في منهجية البحث العلمي , و في بحثنا هذا فان مجتمع الدراسة يمثل جميع المتعاملين مع مؤسسات القطاع العام ، ولتجنب التحيز الذي يمكن الوقوع فيه

[2] تم استبعاد منظمات القطاع الخاص بسبب توقف اغلبها عن العمل .

نتيجة اختلاف خصوصية كل مؤسسة وضمان تنوع العينة تم اختيار عينة من مؤسسات يتعامل معها اغلب المواطنين هي (فروع التموين ودوائر المرور ودوائر الاحوال المدنية) ، اضافة الى ان هذه المؤسسات تخضع الى استبيان بسيط تجريه هيئة النزاهة[3] في فترات دورية ، وقد تم اختيار عينة قوامها 200 مفردة من المتعاملين مع المؤسسات اعلاه قسمت هذه العينة الى ثلاثة مجموعات تتعامل مع المؤسسات الثلاثة اعلاه لغرض التعرف فيما اذا كان هناك فروقات في التعامل او رؤى المجتمع لظاهرة الرشوة تعكسه خصوصيات تلك المؤسسات ام هي ظاهرة او ثقافة عامة ، وروعي في اختيار عينة الدراسة تباين الاعمار والمؤهلات العلمية وعمل المستبينين (عاطل، موظف ،كاسب ...الخ) وممن يتوفر لديهم الاهتمام بقضية الدراسة لتوفير السمات والخصائص المناسبة للعينة لتكون صالحة لقياس الرأي العام حول احدى القضايا المهمة في المجتمع ، خاصة وان قضية الدراسة تهم كافة فئات المجتمع . وزعت عليهم 200 استمارة استرجع منها 189 استمارة وقد تم استبعاد الاستمارات غير المناسبة ليكون عدد الاستمارات التي تم تناول معلومتها ضمن هذه الدراسة 168 استمارة .

5- خصائص عينة البحث

يوضح الجداول (1) خصائص عينة البحث وقد تم مراعات اختيار خصائص العينة حسب حاجة البحث وفق الجنس والمهنة والمؤهلات العلمية والفئات العمرية وكالاتي :

الجدول (1) الجنس و الفئات العمرية لعينة البحث

	الجنس		الفئات العمرية				التحصيل العملي					العمل					
	ذكور	اناث	29-18	44-30	59-45	60 فما فوق	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	اعدادية فما دون	موظف قطاع عام	موظف قطاع خاص او كاسب	متقاعد	ربة بيت	اعمال حرة	طالب
التكرار	109	59	**22**	**56**	**82**	**8**	**-**	**2**	**69**	**56**	**41**	**36**	**37**	**55**	**21**	**13**	**6**
النسبة%	65	35	13	33	49	5	-	1	42	33	24	22	23	33	12	7	3

حسب الجنس كانت نسبة الذكور النسبة الأكبر من أفراد العينة وهذا متناسب مع طبيعة توجهات وثقافة المجتمع العراقي الذي اعتاد على ان يقوم الذكور على الاغلب في مراجعة المؤسسات العامة والخاصة .

اما الخصائص الاخرى (المهنة والمؤهلات العلمية والفئات العمرية) فان النتائج جاءت متناسبة مع الغاية الاساسية للبحث من حيث تراكم الخبرة والمعرفة في الجوانب المختلفة في التعامل مع المؤسسات العامة وذلك قد يجعل الاجابة على الاستبانة مقبولة ودقيقة . وقد تم استخلاص بعض النتائج اعتمادا على هذه الخصائص كما سيوضح في الجانب العملي .

3 http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=2553&page_namper=p_no71

4 النسب قربت الى اقرب قيمة .

6- اساليب جمع البيانات :

لأجل تحقيق أهداف الدراسة ، تم جمع البيانات من خلال:

(1)استبانة الدراسة: بغية الحصول على البيانات الخاصة لكل من المعلومات العامة عن العينة المبحوثة ومتغيرات الدراسة تم إعداد الاستبانه اعتماداً على مجموعة من الدراسات[5] كما تم عرضها على مجموعة من الخبراء[6] يوضح هذه الاستبانة الملحق (1) , و تتكون الإستبانة من مقدمة اشتملت على توضيح الغاية من هذه الإستبانة, و حث عينة الدراسة على الإجابة بموضوعية على وفق ما يرونه مطابقاً للواقع , وليس على أساس ما يرونه صائباً, كما أخضعت استبانة الدراسة بمقاييسها المعتمدة إلى اختبارات الصدق والثبات .

(2)المقابلات الشخصية: وتضمنت اجراء عدد من المقابلات الاستكشافية والمفتوحة للوقوف على الواقع الموجود قبل وأثناء توزيع الاستبانة واسترجاعها ، وتضمنت اسئلة ومناقشات بخصوص موضوع الدراسة مع بعض مفردات العينة، وقد تم الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة الحالية .

7- اساليب فحص متغيرات الدراسة :

لغرض استكمال متطلبات الدراسة في إطارها العملي وفي ضوء مشكلة الدراسة واهدافها التي تسعى الى تحقيقها، استخدم الباحث لقياس التوجهات والعوامل التي ساعدت على انتشار ظاهرة تداول الرشوة الاوساط الحسابية والتكرارت ولقياس دقة نتائجها (درجات انحرافها عن الوسط الفرضي) تم استخدام الانحراف عن الاوساط الحسابية والانحراف المعياري والتباين.

ولغرض التوصل في عدم وجود فوقات في رؤى المجتمع لظاهرة الرشوة تعكسه خصوصيات المؤسسات المختلفة وفيما اذا كانت ظاهرة او ثقافة عامة قسمت هذه العينة الى ثلاثة مجموعات كل منها يتعامل مع مؤسسة كما سبق ان بينا وعلى وفق ذلك استخدم الباحث تحليل التباين ANOVA وهو اختبار معلمي يستخدم للمقارنة بين المتوسطات للتوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الاجابات للمجموعات ، ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد الفرضيأت الاتية :

H_0: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في آراء افراد العينة (المجموعات الثلاثة) حول رؤيتها لظاهرة الرشوة .

H_1: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في آراء افراد العينة (المجموعات الثلاثة) حول رؤيتها لظاهرة الرشوة.

ب- <u>: الدراسات السابق</u>

1-دراسة بدراوي(2006) :- "الفساد الإداري في العراق. الأسباب ووسائل العلاج"

هدفت الدراسة إلى التعريف بمشكلة الفساد في العراق، ولما للفساد من آثار سلبية على مجمل مفردات الحياة، ثم تحديد أهم أسباب الفساد الإداري في العراق، إذ شملت عينة البحث (105) فرداً من أساتذة الجامعات ومفوضية النزاهة العامة وديوان الرقابة المالية متبعه الأسلوبين المنهجين الوصفي والتحليلي في دراسته، حتى خرج الباحث بتحديد أهم مسببات الفساد ومن ثم بلورة مجموعة من المقترحات أو التوصيات لمعالجته باتجاهين الأول يعتمد البعد

5 (دراسة جبر 2011)، (دراسة سعيد 2007)، (دراسة العيساوي 2014) (العطار 2013) اضافة الى الاطلاع على مجموعة من المصادر الاخرى .

6 تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الخبراء (أ.دثامر البكري ، ا د.صلاح الكبيسي ، ا.د.خليل الجبوري ، ا.د.عماد محمد ، ا.م.د.معتز الراوي ، ا.م.د. خالدية مصطفى ، آ.م د .سامي احمد)

الوقائي، والثاني البعد العلاجي الآني. كما توصلت الدراسة إلى إن الفساد الإداري في العراق يشكل ظاهرة لها مسببات متشعبة ومترابطة ولايمكن التصدي لها إلا بجهود متكاملة ونظرة شمولية موجهة للمسببات المحفزة للفساد.

2-**دراسة سعيد (2007)** :- (تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الإداري بالعراق دراسة اختبارية في وزارات عراقية مختارة) تمحورت الدراسة حول تأثير النظام القيمي للعاملين على مدى انتشار الفساد الاداري بالعراق ، واشكاله واهمها في ذلك الرشوة ، تم تطبيق هذه الدراسة ميدانياً في وزارات عراقية مختارة حيث جمعت الب يانات من (144) موظفاً يشغلون مناصب ادارية في ثلاثة أنشطة متنوعة (الهندسي، والتعليمي، والخدمي) وقد أفرزت النتائج الإحصائية مجموعة من النتائج أبرزها وجود اعتراف على المستوى الرسمي بوجود مشكلة الفساد الإداري كما انتهت الدراسة بمجوعة من التوصيات ومقترحات منها تعميق الوعي بقيم وأخلاقيات العمل، أو الوظيفة العامة فكراً وسلوكاً لدى العاملين في الجهاز الإداري، على إن تتجسد ممارسة الأخلاقيات المذكورة بقادة تلك الأجهزة أولا، وتبصيرهم بمخاطر آفة الفساد الإداري وأعراضه ومخاطره وعواقبه.

3-**دراسة مطر (2007)** :- ((أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري)) بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين / بغداد وهو جزء ن متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية. هدف هذا البحث إلى بيان دور الرقابة الداخلية في الحد من الفساد الإداري ومنها الرشوة اذ تمثلت مشكلة البحث في عدم الاكتراث بأهمية نظام الرقابة الداخلية من الإدارات الحكومية والتي قد تؤدي إلى إلحاق أضرار مادية جسيمة بالمال العام، وان وجود نظام رقابة داخلية كفوء وقوي من شأنه المساعدة في الحد من ظاهرة الفساد الإداري. وقد كانت اهم التوصيات على الإدارات العمل على وضع نظم قوية للرقابة الداخلية ومراجعتها دورياً للتأكد من أنها تعمل وفق ما مصمم لها وإجراء التعديلات على تلك النظم بما يتسق مع الأحوال التي تعيشها تلك الإدارات.

4-دراسة **Goudie &Stange (1997)** "**Corruption the Issues**"

تناولت هذه الدراسة عرض إطار عام لتحليل ظاهرة الفساد الإداري و ركزت على استقصاء أسباب الفساد مع التأكيد على بيئة هذه الظاهرة إذ صنفتها إلى بيئة دولية ومحلية وبيئة مؤسسية داخلية، حيث اقترحت إطار لتحليل أسباب الفساد في ضوء التصنيف للبيئات أعلاه فعلى المستوى الدولي، أما على المستوى الوطني أو المحلي فإن الذي يحدد مستوى الفساد يرتبط مع إستراتيجية التنمية التي تطبقها الدولة بالإضافة إلى نوع العلاقة بين الحكومة والخدمة المدنية، وبين الحكومة والسلطة القضائية وأخيراً بين الحكومة والمجتمع المدني بشكل عام، حيث أشارت الدراسة إلى أن طبيعة هذه العلاقات تؤثر على فرص وحوافز ممارسة الفساد داخل الدولة.

5-**دراسة Stapenhurst & Langseth (1997)**

"The Role of the Public Administration in Fighting Corruption"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد إذ ارتكزت الدراسة على فرضية أساسية تشير إلى أن دعم وتحفيز النزاهة والاستقامة هو جزء رئيسي ومكمل للعملية التنموية ولأحداث إدارة عامة فعالة، وذلك لأن

الفساد عامل تابع لأداء الأجهزة الحكومية والاستخدام الأمثل للموارد. إذ أشارت إلى أن الفساد يزيد من تكلفة السلع والخدمات ويوجه النظر إلى الاستثمارات غير الإنتاجية، إضافة إلى تخفيض جودة السلع والخدمات. وقد تضمنت الإستراتيجية التي نادت بها هذه الدراسة على إجراءات وقوانين مقاومة للفساد، ومن أمثلتها القواعد الأخلاقية، أو الإصلاحات الإدارية المختلفة إرساء المساءلة واستقلالية القضاء.

أسهمت الدراسات السابقة في تعزيز الجانب النظري للدراسة الحالية وإثرائها والمساعدة في تصميم استمارة الاستبانة، فضلاً عن التعرف على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، والتي سهلت الانطلاق من حيث انتهى الآخرون.

ثانياً : الثقافة المفهوم الابعاد

1- مفهوم الثقافة :

الثقافة كلمة عريقة فهي في العربية تعني صقل النفس والمنطق والفطانة[7] وتعود جذور كلمة الثقافة في اللغات الأوربية إلى الأصل اللاتيني الذي كان يعني حرث الأرض وفي عصر النهضة أصبحت كلمة ثقافة تدل على تنمية العقل والذوق ، وقد عرفها إدوارد تايلور في كتابه الثقافة البدائية الذي تضمن في أول فقرة منه تعريفاً للثقافة بانها " ذلك المركب الذي يشتمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع(Tylor)[8]. ولطالما استعملت الثقافة في عصرنا الحديث هذا للدلالة على الرقي الفكري والأدبي الاجتماعي للأفراد والجماعات.وتحول معنى الثقافة من الدلالة على أحوال الأفراد إلى الدلالة على أحوال المجتمعات وصارت تطلق على مجموع عناصر الحياة وأشكالها في مجتمع من المجتمعات والتي تشكل في مجموعها طريقة حياة هذا المجتمع (هندي وآخرون، 42،2000).

2- علاقة الثقافة بالمجتمع

ولتوضيح علاقة الثقافة مع المجتمع لابد من توضيح معنى المجتمع فهم مجموعة من الناس تعيش سوية في شكل منظّم ضمن جماعة منظمة ، يحكمها نظام يوجه سلوك الافراد وتربط فيما بينها شبكة من العلاقات الثقافية والاجتماعية ، يسعى كل واحد منهم تحقيق المصالح والاحتياجات وإلى حد ما هو متعاون مع الافراد الاخرين ، لتحقيق اهداف معينة سواء الاجتماعية او الفردية التي يفترض ان تكون ضمن توجهات المجتمع[9] وفي بعض الاحيان تصبح هذه العلاقات والسلوكيات الذي يتطبع عليه شعب من الشعوب الصفة المميزة لمقوماته التي تميزه عن غيره من الجماعات بما تقوم به من سلوك ينعكس على كل التعاملات الحياتية واهمها التشريعات والقوانين، وبالتالي فان أهم العناصر المحددة للنسق الثقافي للمجتمع هي العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعتقد الشعبي في المجتمع (عبد اللطيف ، 8،2007) التي الفها وتعامل بها مجتمع معين ، وهي التي تحدد الأساليب الحياتية وهي طريقة التفكير والشعور والمعتقدات كما إنها معلومات الجماعة البشرية مخزونة في ذاكرة أفرادها أو في الكتب أو في المواد والأدوات (كلوكهون ،1964، 24) ، اما(knights& willmott,2007,364) فيرى ان الثقافة هي انتاج او اعادة انتاج منتج مجتمعي يعبر عنه في نظريات تتضمن القيم والمعتقدات المجتمعية التي

7 (http://ar.wikipedia.org/wiki/)
8 نقلاً عن كردى السيد أحمد ،ص3 ، http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/260797
9 (http://ar.wikipedia.org/wiki)

ترشد الافراد في تصرفهم وهذه تتغير وتتطور مع تغير وتطور الثقافة مما يساعد على رسم طريق الحياة إجمالا. وبذلك فان الثقافة المجتمعية لها حالة التأثير على الافراد من خلال المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته، فالطفل يتأثر بثقافة من حوله سريعاً، لأن ذهنه لم يغرس فيه ثقافة غيرها، أما حالة التأثير فتكون واضحة عند الذي يدخل مجتمع جديد ذا ثقافة مغايرة لثقافته فان نفوذ الثقافة الجديدة سيؤثر على ثقافته الاصلية فأما ان ينسجم معها او يرجع الى مجتمعه الذي يجد نفسه فيه ، وهكذا حال من يدخل منظمة جديدة او ينظم الى جماعة معينة فانه يرتطم بالثقافة الجديدة الخاصة بتلك المؤسسة ويكون مجبر على التعامل معها ، وعليه فان الانسان بالعادة يلتقي بشكل او بأخر بثقافة اخرى ومن الافراد من يتاثر ومنهم من لايتاثر . وإذا تأثر فعليه تغيير العادات والتقاليد السابقة إلى العادات والتقاليد الجديدة، وإلا سوف لن يتمكن من الانسجام[10]

3- خصائص الثقافة

وتتميز الثقافة بالعديد من الصفات التي تَضفيها على حياة البشريه حيث انها[11]

- عملية متجددة فالثقافة متغيرة ومتطورة ، تواكب كل ما يحدث من متغيرات في بيئة الفرد والمجتمع. من أهم خواصها التغير والتطور والترك والاكتساب والإضافة والإهمال وذلك من خلال تغير الأزمان والأجيال والتقاء الثقافات من خلال أعضاء المجتمعات المختلفة ثقافيا.
- تُضفي على الفرد والمجتمع الكثير من المفاهيم المستحدثة .
- تكتسب حيث انها تنتقل من جيل إلى جيل من خلال التعلم والتلقين والمحاكاة والممارسة
- الثقافة تتراكم من خلال ما تضيفه الأجيال على مكوناتها من عناصر وخصائص

ومن هنا يمكن القول ان المجتمعات تمتاز بثقافاتها المختلفة التي تميز كلاً منها في السلوك الذي يمارسه، والتي تستند في ثرائها او فقرها الثقافي والفكري على موروثها الحضاري التراكمي، وكذلك على تنوعها النابع من نتاجها وتطورها الداخلي، التي تتمثل بالسمة السلوكية لهذا المجتمع .

4- مكونات الثقافة المجتمعية

الثقافة هي خليط ثلاثة مكونات بنسب متفاوتة وأي تغيير يطرأ على أحد جوانبها سرعان ما ينعكس أثره على باقي المكونات الثلاثة ويمكن التمييز بينها كالأتي : (كردى، السيدأحمد)[12]

- المكون المعنوي ويتمثل في القيم والأخلاق والمعتقدات والعادات والتقاليد والأفكار التي يعتنقها ويمارسها الفرد .
- المكون المادي ويشمل جميع ما ينتجه أو يتعامل معه أعضاء المجتمع من آلات ومعدات والتسهيلات المتاحة.
- المكون السلوكي ويظهر في العادات والتقاليد التي يتبعها أعضاء المجتمع بالإضافة إلى الفنون والآداب والممارسات العلمية في الظروف والمناسبات المختلفة

10 (http://alshirazi.com/compilations/sociology/alejtema/part3/4.htm)
11 (http://www.12allchat.com/forum/viewtopic.php)
12 http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/260797

ثالثاً : الرشوة مفهومها اسبابها

1. الرشوة جزء من الفساد:

يصف صندوق النقد الدولي الفساد على أنه إساءة استخدام السلطة العامة لأجل تحقيق الفائدة الشخصية(صلاح ، 2003، 32) ويصفه (Could&Kolb,1964:142) بانه استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكاً لمعايير السلوك الأخلاقي اما (Defleur,1995:243) علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي في ما يتعلق بالمصلحة العامة . ويلاحظ من التعاريف في أعلاه الى ان جميعها اشار الى المعيار القيمي المستمد من المعيار الثقافي للمجتمع و ركزت على حالة القصور القيمي باعتبارها مجسما لظاهرة الفساد الإداري (Dobel,1978:958) . وللفساد صور وأشكال متعددة تمارس في مختلف نواحي الحياة العملية وهي ذات تأثيرات مختلفة، بعضها خطيرة ومدمرة وأخرى أقل خطورة، وان أهم اشكال الفساد الشائعة التي اتفق عليها بعض الباحثين مثل (الغالبي والعامري، 2005: 363-373) (حمارنة و الصياغ،2004: 679) (Pope,2000:161) (Choti&Krietner,1991:183-184) الرشوة والوساطة والمحاباة والابتزاز والتزوير والاختلاس والتآمر والتواطؤ وسوء استغلال المال العام وغسيل الأموال . ولعل ابرزها تتمثل في الرشى للموظفين أو السياسيين ويحدث الفساد عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو ابتزاز لمنح أفضليات معينة لبعض افراد المجتمع (مثال ذلك تسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة) وعادة تدفع هذه الرشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافس وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية بطرق متعددة (عبد الفضيل ، 2004، 34)

2. مفهوم الرشوة

الرشوة شكل من اشكال الفساد الاداري والمالي قال سبحانه وتعالى فيها (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم والعدوان وأنتم تعلمون) وتفسير هذه الاية (لا تصانعوا بأموالكم الحكام وترشوهم ليقضوا لكم) ، كما سميت الرشوة في القرآن الكريم سحتا في قوله تعالى(آكلون للسحت) وتعني الرشوة أخذ المال بغير وجه حق من أجل إعطاء الناس حقوقهم التي يستحقونها دون دفع المال ، كما عرفت تقديم او استلام اية هدية او اتعاب او مكافئة او أي ميزة من او الى شخص لحثه على القيام بفعل غير امين او غير مشروع او خرق للثقة في اثناء ادائه لعمل من اعمال المنشأة ، أي انها تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير او تنفيذ اعمال خلاف التشريع او اصول المهنة (عبة و ظبني،2012،8) ، وجرم الرشوة إذا تم لا يقتصر على الموظف العام مستلم الرشوة فقط (المرتشي) بل يتعدى إلى مقدمها (الراشي) ويشمل أيضاً الوسيط بينهما (سعيد، 2007،25) .ويلاحظ ان الجميع اتفق على ان الرشوة أكل مال الغير ظلما ، فمن يدفع تؤدى له مصلحته سواء كانت مستحقة أو غير مستحقة ، ومن لا يريد تعففا تهدر مصالحه وحقوقه، و هذا يخرق مبدأ المساواة بين الأفراد . ويعتقد الباحث أن التشخيص الأفضل لمفهوم الرشوة يصب في اتجاهين شائعين الأول الاتجاه الأخلاقي حيث تعد الرشوة بأنها سلوك منحرف عن القيم الأخلاقية والدينية يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق وهذا نابع من القيم الأخلاقية والمؤثرات الاجتماعية للفرد نفسه أما الاتجاه

الثاني وهو الاتجاه الوظيفي فأنها ممارسة غير أمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري ويأخذ عدة أشكال منها:

- التسهيلات التي يمنحها بعض العاملين الى المواطنين المتعاملين مع المنظمة لتقليص الجهد والوقت والكلفة عليهم على حساب حقوق الآخرين بالخدمة نفسها .
- منح الامتيازات لبعض المواطنين وحرمان البعض الأخر دون الاستناد الى أسس وقواعد موضوعية وقانونية .
- المخالفات القانونية التي يقوم بها الموظف في الجهاز الاداري بممارسات مخالفة للقانون ونصوصه من اجل الحصول على مكاسب شخصية بعيداً عن تحقيق المصلحة العامة.

وفي النهاية تعد الرشوة ممارسات غير شرعية قد يطلبها الموظف العام بشكل صريح ومباشر أو غير مباشر عندما يتعمد تأخير إنجاز المعاملات أو منع الخدمة عن المتعاملين مع الجهاز الإداري ، ومن جانب آخر قد يبادر المتعاملون مع الموظف العام عرض الرشوة مقابل حصولهم على خدمات لا تسمح لهم بها القوانين والتعليمات(سعيـد، 25،2007) وفي كل الاحوال يؤدي ذلك الى انحراف المنظمة عن المسار الصحيح التي وجدت من اجله فضلا عن حصول فئة معينة على منافع على حساب فئات أخرى.

3. اسباب تداول الرشوة

لا شك أن الرشوة هي ظاهرة منتشر في أغلب الأنظمة بنسب متفاوتة ، فهي لا تقتصر على الدول النامية والمتخلفة ، بل نراها سارية ايضا في المجتمعات المتقدمة وإن كان بنسب أقل . ومن المعلوم ان هناك مجموعة من العوامل التي تجعل هذه النسب متفاوتة على تداول الرشوة وهذه العوامل تختلف باختلاف المجتمعات والمنظمات والافراد اهمها:

أ- عوامل الشخصية :

وهي عبارة عن العوامل الكامنة في الفرد التي تنبع من ذاته، وغالباً ما يكون محركها قيم ومعتقدات ومبادئ يسلم بها الفرد ويلزم بها نفسه (الحراحشة،2003: 38)، حيث تعزى هذه الاسباب الى مجموعة من العوامل المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بشخصية الفرد وتكوينها ورؤيته للحياة وأسلوب التعامل ومن هذه العوامل (الغالبي والعامري،2005: 388) وفي هذا المجال يمكن فرز نوعين من العوامل عوامل متعلقة بالشخص مستلم الرشوة (المرتشي) حيث ضعف الالتزام الديني والفردية والأنانية وطغيان مبدأ تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة ، اضافة الى شخصية الفرد فالطمع وسواه من الامراض النفسية هي اسباب فردية بحتة تدفع الفرد الى ارتكاب انحرافات معينة وقد اثبتت بعض الدراسات وجود صلة بين جرائم الفساد وبعض الخصائص الشخصية لمرتكبيها مثل الجنس والعمر والمستوى الدراسي والبيئة التي يعيش فيها . اما المجموعة الثانية من العوامل فهي متعلقة بالشخص دافع الرشوة (الراشي) الذي يعتقد ان معاملته لن تنجز الا اذا لجأ لدفع الرشوة ، حيث ان هناك شريحة كبيرة من أفراد المجتمع تفتقر إلى الثقافة العامة، ناهيك عن الثقافة القانونية ، فجهل المواطن بالإجراءات الإدارية ، وجهله بالقانون يجعل منه فريسة سهلة المنال بالنسبة للموظف الذي يحاول دوماً تعقيد الإجراءات للحصول على الرشوة ، ليجد المواطن نفسه مضطراً لدفع الرشوة في سبيل الانتهاء من معاملته بالسرعة المطلوبة .

ب-عوامل متعلقة بالممارسات الحكومية والسياسية :

تعد هذه الاسباب هي الاخطر من نوعها لما تملكه النخبة السياسية من قوة في ممارسة المخالفات والانحرافات وحماية للمفسدين وأن هناك أشخاص فوق القانون تبعاً لمنصبهم السياسي والإداري او وجود قوانين تحمي رجال السياسة وكبار الموظفين من الملاحقة وخضوعهم للمسائلة (Pope&Vogl,2000:6) فضلاً عن اعطاء بعض الممارسات المنحرفة الصبغة القانونية والشرعية ، لذا فإن فساد أصحاب القرار يؤدي إلى استشراء الفساد وانقياد صغار الموظفين وراء مظاهر الفساد طوعاً أو كرهاً بسب الخوف من بطش أصحاب النفوذ وانصياعاً لأوامرهم (GOPAS,2005:22) (الكبيسي،2000: 89-99) ، ومما لاشك فيه أن الرشوة هي ظاهرة منتشر في أغلب الأنظمة السياسية الا ان هذا الانتشار بنسب متفاوتة ، فهي لا تقتصر على الدول النامية والمتخلفة او الدول المتقدمة الا ان نسبتها قد تكون أعلى في الأنظمة السياسية التي لا تتاح فيها حرية التعبير والرأي ولا يوجد عندها مساحة كبيرة من الديمقراطية والشفافية والمساءلة ، بحيث لا تخضع تصرفات السلطة السياسية للتنقيب والمساءلة والنقد ، . كما يساعد على انتشار الرشوة ضعف السلطة القضائية والضعف في تطبيق القانون على الجميع بصورة متوازنة اضافة الى ضعف وجود أجهزة رقابية قادرة على كشف الحقائق وإظهار مواطن الفساد ، فقد أظهرت الكثير من الدراسات التي نفذها باحثون وخبراء ان الكثير من أسباب انتشار الرشوة هي تمتع البعض بمناصب ومراكز تجعلهم بعيدين عن المحاسبة . وقد تكون الولاءات الجزئية لفئات سياسية احد هذه الاسباب والتي تقود الى تحقيق مصالح اقلية دون المصلحة العامة الامر الذي يعمق الممارسات غير المشروعة بالتاثير على القرارات الادارية لتحقيق مصالح فئات معينة واستخدام او تشريع القوانين باتجاه مصالح هذه الفئات على حساب فئات اخرى وذلك يعتمد على حجم القوة والسلطة والحرية على اتخاذ القرارات وان هذه الفئات ستتخذ كل القرارات اللازمة التي تزيد من سلطتها وقوتها على حساب الفئات الاخرى والمصلحة العامة ، أما القضاء فيشغل دوراً لا يستهان به,حيث أن صعوبة إجراءات رفع الدعوى والتقاضي أمام المحاكم بخصوص قضايا المخالفات الإدارية يعمل على إطلاق يد المرتشين للتمادي في فسادهم في ظل معرفتهم بصعوبة مقاضاتهم، كما أن التساهل في معاقبتهم يسهم في تماديهم وتشجيع غيرهم ممن يميل إلى نهج الأنماط السلوكية الفاسدة نظراً لانخفاض المخاطر المترتبة على ممارسة السلوك الفاسد مقابل العوائد الكبيرة الناتجة عنه (الحراحشة،2003:36). كما تزداد مساحة تداول الرشوة عندما تضعف سلطة الدولة ومؤسساتها ومرجعياتها القانونية بما يعزي ضعاف النفوس لاستغلال حالة الضعف هذه لتحقيق منافع ذاتية لهم. وسيشكل ذلك اخطر انواع الفساد وبالتالي سيزيد من حجم تداول الرشوة باعتبارها احد المظاهر المهمة للفساد .

ج- عوامل اجتماعية

قد تكون سطوة التأثير المادي على المجتمع بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي ترجح توجه الناس الى الافراط في الفردية فضلاً عن تنامي انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الاخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع عموما يؤدي الى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة ومحاولة الحصول على مكاسب غير مشروعة (العكيلي ،2010،7) الامر الذي يشجع على استخدام الرشوة كوسيلة لتحقيق هذه الغايات التي قد يتطلب الوصول إليها بالوسائل المشروعة أو بالطرق التنافسية المتعارف عليها وقت كبير، اضافة الى ان جزء كبير من هذه الاسباب انصبت في ضعف إحساس الجمهور بمدى منافاة الرشوة لنظم المجتمع فبعد أن كان ألراشي

والمرتشي يعد في نظر المجتمع مرتكباً للخطيئة أصبح الأفراد يشعرون بأن دفع المال مقابل إنجاز بعض أعمالهم يعتبر نصراً لانجاز عملهم ، بل يجتهدون لإسباغها بنوع من المشروعية ، فالبعض يسميها إكرامية اوهدية أو ثمن فنجان قهوة أو أتعاب ... الخ **(الدليمي، 2009 ،243)** اضافة الى ان شيوع ثقافة الفساد الذي يؤدي إلى تدني مستوى الولاء للوطن وضعف صفات المواطنة الصالحة، وعدم إدراك الفرد لأثر سلوكه الفاسد على المجتمع والوطن (العلي،2002:20) ومن صور انعدام الولاء للدولة شيوع مقولة لدى الشعوب الروسية تقول "لا يهم كم تسرق من الدولة فلن تسترد أبدا ما سرقته هي منك (قابيل،2001: 238) و من هذا الشعار نرى مدى انعدام الثقة بين الشعب والحكومة الأمر الذي يروج إلى سيطرة معتقد يحلل سرقة المال العام وممارسة أي مظهر من مظاهر الفساد ومن العوامل الاجتماعية السلبية التي تساهم في نشر مظاهر الفساد الإداري (Lipset&Lenz,2005:32) (الكبيسي، 2005:20-21) :

- التقاليد الاجتماعية المكرسة للولاءات الطبقية والعلاقات العرقية التي تساهم في تحيز الموظف العام ومحاباته لمن يخصوه سواء بالقرابة و بالولاء.
- توظيف الانتماءات الفئوية والعشائرية في العمل الرسمي لكسب مكاسب خاصة بطريقة غير شرعية.
- ضعف الوازع الديني وانحراف القيم في إتيان ما هو ممنوع قانوناً وما هو محرم شرعاً.

د-عوامل تنظمية

تعد العوامل التنظيمية المنافذ والظواهر الإدارية التي تهيئ مناخاً مناسباً للفساد وللقائمين عليه أو تبعث عليه أو تمهد له (عبد اللطيف،2004: 95) (زويلف واللوزي،1993: 41 -42) (سعيد، 2007: 33)

وتتمثل العوامل التنظيمية بالاجراءات التي تنفذها ادارة المنظمة وتتميز عن مثيلاتها بكونها عوامل داخلية تكون ناشئة من داخل النظام نفسه سواء كان جهازاً إدارياً أو على مستوى الإدارة العامة ككل.

وقد تكون هذه الاجراءات سبب رئيس في تفشي ظاهرة الرشوة من خلال تخلف وغموض الأنظمة والتعليمات والاوامر الإدارية وضعف انظمة الرقابة وعدم فعاليتها ، وعدم تطبيق العدالة التنظيمية بين الموظفين في توزيع المكتسبات والموارد والحقوق والواجبات وتبني البيروقراطية الادارية اضافة الى ضعف اساليب الاختيار والتعيين في اختيار الاشخاص غير المناسبين للعمل الاداري او اختيار العناصر القيادية غير المناسبة للعمل القيادي ، ولعل السبب الاكثر تاثيراً يكمن في عدم كفاءة ونزاهة القيادات الادارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عامين لان اختيار البعض منهم قد تم على اساس التزكية او الولاء للحزب او الكتلة او الطائفة او على اساس القرابة والصداقة والمحسوبية دون مراعاة لمبدأ التقييم العلمي والعملي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة ، واحيانا تصل الحال في مثل تلك المناصب الى بيعها على الراغبين الذين يتصور انها ستدر عليهم بموارد نتيجة الممارسات غير المشروعة .

ه- عوامل اقتصادية:

تعد العوامل الاقتصادية احد اسباب تفشي ظاهرة الرشوة ، ولعل اهم اسبابها اختلال موازين توزيع الثروة على افراد المجتمع وعدم تحقيق العدالة في توزيع الناتج القومي الاجمالي وارتفاع مستويات التضخم التي قد تكون اسباب البعض منها انخفاض الناتج القومي الإجمالي من جراء اتباع سياسات مالية خاطئة مثل انفاق الدولة على قطاعات غير منتجة او زيادة الانفاق العام بمستويات اعلى من المستويات الطبيعية او موازنة الدولة غير

الصحيحة (اعطاء قطاعات غير مهمة تخصيصات كبيرة والعكس بالعكس صحيح) الامر الذي سينعكس بشكل غير مباشر على مدخولات الافراد ، فضلاً عن عدم اهتمام الجهاز الحكومي بالتشريعات الخاصة بهيكلية الاجور والرواتب لتحقيق التوازن بين مستلزمات المعيشة ومستويات الاجور(سعيد ، 2007، 31) كل ذلك سينعكس على نقص في مدخولات الافراد الى مستويات متدنية غير كافية للمعيشة ستشكل تزايد في الاعباء المعاشية للفرد قد تكون الارضية المناسبة لموظفي القطاع العام والخاص بالشعور بالغبن وارتكاب حالات الرشى لزيادة مدخولاتهم . كما ان سيطرة الدولة على الاقتصاد أو احتكار عدد من المؤسسات الاقتصادية المهمة وحمايتها من المنافسة سوف يؤدي إلى تشجيع هذه المؤسسات على ممارسة الفساد، كما أن اتساع تدخل الدولة في الجوانب الاقتصادية يتيح المجال لموظفي الدولة في بسط نفوذهم على أكبر قدر ممكن من القطاعات، إذ أشارت الدراسات العلمية إلى أن الفساد يكون أقل متى قلت قيود التجارة والقيود الاقتصادية على المنظمات، أي أن وجود مثل هذه القيود بشكل كبير يدفع بعض الأفراد إلى ممارسة بعض مظاهر الفساد لكسر هذه القيود والتحرر منها، وفي هذا الصدد أجرى المنتدى الاقتصادي العالمي مسح لألفي شركة في (49) دولة كانت نتائجه أن المستثمرين يضطرون للجوء للرشاوى "بسبب القواعد الروتينية والتدخل البيروقراطي من قبل الدولة في أعمالهم مما يزيد من تكلفة تلك الأعمال بمقدار 20% ويضعف الحافز للاستثمار ويعيق النمو الاقتصادي (سعيد ، 2007، 31)

4. مؤشرات حجم الفساد في العراق بالمقارنة مع بعض الدول الاخرى :

نشرت منظمة الشفافية الدولية عام 2013 مؤشراً للفساد الاداري في بعض الدول من بينها دول عربية العراق من ضمنها ، اعتماداً على مسوحات قامت بها ضمن مؤشر مكون من عشر درجات تشير الى الدول التي تسيطر عليها الرشوة والفساد على كل المعاملات والاعمال فيها (يوضحها الجدول رقم (3) وقد جاء تسلسل العراق بالمرتبة 7 من بين خمسون دولة من الدول الاكثر فساداً مما يؤشر عمق المشكلة التي يعاني في حجم الفساد الذي يكتنف مؤسساته العامة ومن الطبيعي ان ذلك يؤشر حجم تداول الرشوة فيها لان الجزء الاكبر من الفساد الاداري ينعكس بتداول الرشوة كسلوك.

جدول(3)

ترتيب الدول الاكثر فساداً في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي أجرته في العام 2013

1.	الصومال	11.	اليمن	21.	بوروندي	31.	نيجيريا	41	ساحل العاج
2.	كوريا الشمالية	12.	هايتي	22.	طاجيكستان	32.	إيران	42	بنغلاديش
3.	أفغانستان	13.	غينيا بيساو	23.	جمهورية الكونغو الديمقراطية	33.	جمهورية أفريقيا الوسطى	43	روسيا
4.	السودان	14.	غينيا الاستوائية	24.	جمهورية الكونغو	34.	الكاميرون	44	باكستان
5.	جنوب السودان	15.	تشاد	25.	أنغولا	35.	أوغندا	45	نيكاراجوا
6.	ليبيا	16.	فنزويلا	26.	باراغواي	36.	لاوس	46	.مالي
7.	**العراق**	17.	إريتريا	27.	قرغيزستان	37.	كازاخستان	47	مدغشقر
8.	أوزبكستان	18.	كمبوديا	28.	غينيا	38.	هندوراس	48	لبنان
9.	تركمانستان	19.	زيمبابوي	29.	أوكرانيا	39.	كينيا	49	غامبيا
10.	سوريا	20.	بورما	30.	بابوا غينيا الجديدة	40.	غويانا	50	جزر القمر

(التسلسل تنازلي من الدول الاكثر فسادا الى الدول الاقل)

من خلال ماورد ضمن الاطار النظري يمكن بناء تصور في ان الفساد الاداري ومن اشكاله الرشوة هو ظاهرة تبنى من خلال الممارسات اللاأخلاقية في منظمات الإعمال والتي تتمثل في بعض جوانبها بممارسات فردية غير أخلاقية تتوسع شيئاً فشيء لتصيب الأفراد الآخرين وتصبح شيء مألوف يمثل السمة العامة لبعض المنظمات وستنعكس على تصرفات وقرارات الإدارة العليا وتوجهاتها وسيشكل دعما لزيادة مديات الفساد الإداري عندها ستكون جزء من ثقافة العاملين في المنظمة .

رابعاً: تحليل نتائج البحث

تهدفُ دراستنا الى التعرف على حقيقة تحول مستويات تداول الرشوة من ممارسات وسلوكيات فردية الى ثقافة مجتمعية. ولتحقيق ذلك تمّ تحديد ماهية المتغيرات الأساسية المعتمدة في الدراسة وترميزها وتصنيفها بهدف تحليلها مستخدمين الأوساط الحسابية والتوزيعات التكرارية والتوزيعات النسبية ومقاييس التشتت اعتماداً على استمارة الاستبيان التي وزعت واستعيد منها 168[13] استمارة ، وفيما ياتي تحليل المتغيرات لاستخلاص النتائج :

1.المتغير الاول العوامل الاجتماعية وانعكاسها على حجم تداول الرشوة يمثله المتغيرات من X^1- X^8 يوضحها الجدول (4)

تضمن هذا المتغير ثمانية اسئلة (X^1- X^8) ، جاءت نتائج الاستبيان لسبعة منها اكبر من الوسط الحسابي الفرضي[14] ، اذ بلغ الوسط الحسابي العام لمتغيرات العوامل الاجتماعية وانعكاسها على حجم تداول الرشوة (3.28) بتشتت عن الوسط الحسابي بمقدار(03.) وبانحراف معياري مقداره (37.) مما يؤشر دقة الوسط الحسابي **ويؤشر ان العوامل الاجتماعية دعمت السلوكيات المتعلقة بالرشوة** ، وقد كانت نتائج الاستبيان الاكثر تاثيراً[15] في تعزيز ودعم العوامل الاجتماعية لانتشار ظاهرة الرشوة هي المتغير (x^6) ((تاخذ علاقات القربى والصداقة مساحات كبيرة في انجاز المعاملات)) ، حيث ان 112 من مفردات العينة كانت اجاباتهم متاكد جدا ومتاكد يشكلون نسبة 71.7% من اجمالي مفردات العينة بوسط حسابي مقداره (4.01) . اما الجوانب التي **لم تكن داعمة لانتشار الرشوة كسلوكيات جماعية** هي المتعلقة بنظرة المجتمع الى مماراسات الرشوة وهو x^1 ((أن ممارستها تتعارض مع العادات والتقاليد))، حيث ان 40 من مفردات العينة كانت اجاباتهم متاكد جدا ومتاكد يشكلون نسبة 23.9% من اجمالي مفردات العينة بوسط حسابي (2,63) اقل من الوسط الفرضي وبالتالي لم يكن هذا المتغير داعما لانتشار الرشوة كسلوكيات جماعية .

13 النسبة المئوية تقاس الى 168 مفردة .
14 الوسط الفرضي بساو 3
15 لغرض التركيز على الجوانب الاكثر اهمية في هذا البحث سيتم تناول المتغيرات الاكثر اهمية .

جدول رقم (4) نتائج تحليل المتغير الاول العوامل الاجتماعية وانعكاسها على حجم تداول الرشوة يمثله المتغيرات الفرعية من X^1- X^8

	1- العوامل اجتماعية	غير متاكد		ربما		متاكد نوعا ما		متاكد		متاكد جدا		Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الانحراف المعياري
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
x1	دفع الرشوة في الوقت الحالي لا يتعارض مع العادات والتقاليد المجتمعية	26	15.5	60	35.7	42	25.0	30	17.9	10	6.0	2.63	1.12
x2	هناك الكثير من المقربين يوجهون اللوم للبعض (المراجعين) عندما يكتنف انجاز معاملاتهم بعض المشاكل ولا يتم اللجوء الى رشوة بعض الموظفين لتجاوز هذه المشاكل	1	0.6	25	14.9	68	40.5	55	32.7	19	11.3	3.39	0.9
x3	هناك من يتكلم بفخر عن انجاز معاملته عن طريق دفع الرشوة	0	0	29	17.3	59	35.1	52	31	28	16.7	3.47	.966
x4	رغم ان الرشوة غير مقبولة في تعاليم الدين الا ان هناك الكثير من الافراد يتجاهل ذلك .	15	8.9	34	20.2	46	27.4	48	28.6	25	14.9	3.20	.092
x5	اصبح الحديث عن تداول الرشوة امر طبيعي يمكن التحدث به في اغلب الاجتماعات العائلية والعشائرية والعامة	6	3.5	30	17.6	48	28.2	55	32.4	29	17.1	3.42	1.08
x6	تاخذ علاقات القربى والصداقة مساحات كبيرة في انجاز المعاملات	0	0	9	5.3	37	21.8	65	38.2	57	33.5	4.01	.882
x7	اصبح الحديث عن تداول الرشوة امر طبيعي يمكن التحدث به في اغلب الاجتماعات العائلية والعشائرية والعامة	16	9.5	40	23.8	52	31	40	23.8	20	11.9	3.05	1.157
x8	اصبح الاعتماد على الوسائل القانونية والانظمة والتعليمات حالة استثنائية مقابل الاعتماد على دفع الرشوة كونها امر مقبول	16	9.5	39	23.2	45	26.8	49	29.2	19	11.3	3.10	.09
	الوسط الحسابي لنتائج المتغير الاول	10	5.94	33.25	19.75	49.63	29.48	49.25	29.23	25.88	15.34	3.28	.37

2.المتغير الثاني العوامل السلوكية

آ- المتعلقة بدافع الرشوة وانعكاسها على حجم تداول الرشوة يمثله المتغيرات من X^9- X^{13} .

تضمن هذا المتغير خمس اسئلة **X^9- X^{13}** جاءت نتائج الاستبيان لجميع المتغيرات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي ، وبلغ الوسط الحسابي العام **لمتغير العوامل السلوكية المتعلقة بدافع الرشوة وانعكاسها على حجم تداول الرشوة** (3.6) بتشتت مقداره (.2) عن الوسط الحسابي وبانحراف معياري مقداره (0.44) ، **الامر الذي يؤشر ان العوامل السلوكية المتعلقة لدافع الرشوة دعمت السلوكيات الجماعية المتعلقة بتداول الرشوة** ، وقد كانت نتائج

اجابات المستبينين الاكثر تاثيراً في تعزز ودعم العوامل السلوكية لانتشار ظاهرة الرشوة بشكل كبير هي(x^{12}) "تنظر الى الموظف المرتشي بانه القاعدة والنزاهة هي الاستثناء" اذ ان 100 من مفردات العينة كانت اجاباتهم متاكد جدا ومتاكد يشكلون نسبة 59.5% .

الجدول (5) آ
نتائج تحليل المتغير الثاني آ العوامل السلوكية المتعلقة بدافع الرشوة وانعكاسها على حجم تداول الرشوة يمثله المتغيرات الفرعية من X^{9}- X^{13}

2- عوامل سلوكية آ- متعلقة بمن يدفع الرشوة		غير متاكدجداً		غير متاكد		ربما		متاكد		متاكد جدا		Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الانحراف المعياري
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
x9	تنظر الى الرشوة كشيء طبيعي من حق الموظف كنتيجة لإحساس المراجع بالظروف السيئة التي يعيشها الموظف في بيئة العمل بسبب نقص المستلزمات اللوجستية المهمة (اجهزت التبريد، استمرارية التيار الكهربائي ، طول مدة الدوام...الخ)والرشوة هي تعويض عن تلك النواقص التي لم يتم تهيئتها من قبل الجهات المعنية .	6	3.6	29	17.3	48	28.6	55	32.7	30	17.9	3.44	1.08
x10	لاتشعر باي حرج وانت تدفع الرشة بل بالعكس تشعر بانه امر طبيعي	16	9.5	39	23.2	45	26.8	49	29.2	19	11.3	3.1	1.16
x11	الاقارب والاهل والاصدقاء يشجعوك على دفع الرشوة لتتجنب اي عرقلة في معاملتك	0	0	7	4.2	58	34.5	66	39.3	37	22	3.79	0.83
x12	تنظر الى الموظف المرتشي بانه القاعدة والنزاهة هي الاستثناء	0	0	10	6	58	34.5	43	25.6	57	33.9	3.88	0.96
x13	يشعر المراجع بانه مجبر على دفع الرشوة لاعتقاده بأنه سيكون هناك عرقلة لمعاملته حتى وان لم يطالب منه احد بذلك .	0	0	11	6.5	56	33.3	59	35.1	42	25	3.79	0.9
الوسط الحسابي لنتائج المتغير الثاني آ		4.4	2.62	19.2	11.44	53	31.54	54.4	32.38	37	22.02	3.6	0.44

ب - العوامل السلوكية المتعلقة بمستلم الرشوة وانعكاسها على حجم تداول الرشوة يمثله المتغيرات من X^{14}- X^{19}

تضمن هذا المتغير ستة اسئلة (X^{14}- X^{19}) جاءت نتائج الاستبيان لخمسة منها اكبر من الوسط الحسابي الفرضي **الامر الذي يؤشر ان العوامل السلوكية دعمت السلوكيات المتعلقة بالرشوة** ،حيث بلغ الوسط الحسابي لمتغير **العوامل السلوكية المتعلقة بمستلم الرشوة وانعكاسها على حجم تداول الرشوة** (3.45) اكبر من الوسط الحسابي الفرضي, وبانحراف معياري مقداره (0.48)، وقد كانت نتائج الاستبيان الفرعية الاكثر تاثيراً في تعزز دعم العوامل الشخصية لانتشار ظاهرة الرشوة بشكل كبير هي المتغير (x^{15}) (لايشعر الموظف المرتشي باحراج عند تسلمه للرشوة) ، حيث ان 120 من مفردات العينة كانت اجاباتهم متاكد جدا ومتاكد يشكلون نسبة 71.5% . اما النتائج التي لم تكن داعمة **للعوامل السلوكية المتعلقة بمستلم الرشوة** (يشعر الموظف بان الرشوة جزء من حقه) x^{14} ، **حيث ان 80 من مفردات العينة كانت اجاباتهم غير متاكد وغير متاكد جدا بنسبة 47.6%.**

الجدول (5) ب

نتائج تحليل المتغير الثاني ب العوامل السلوكية المتعلقة بمستلم الرشوة وانعكاسها على حجم تداول الرشوة يمثله المتغيرات الفرعية من X^{14}- X^{19}

	ب -عوامل سلوكية متعلقة بالمرتشي (مستلم الرشوة)	غير متاكد جداً		غير متاكد		ربما		متاكد		متاكد جدا		Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الانحراف المعياري
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
x14	يشعر الموظف بان الرشوة جزء من حقه	21	12.5	59	35.1	47	28	34	20.2	7	4.2	2.68	1.062
x15	لايشعر الموظف المرتشي باحراج عند تسلمه للرشوة	0	0	5	3	43	25.6	68	40.5	52	31	3.99	.830
x16	هناك الكثير من الموظفين ينتقدون عمليات دفع الرشوة علنا ولكنهم يمارسوها	5	3	27	16.1	48	28.6	56	33.3	32	19	3.49	1.067
x17	يشجع الفساد الاخلاقي الذي يحمله بعض الموظفين على تقاضي الرشوة	0	0	8	4.8	57	33.9	66	39.3	37	22	3.79	.842
x18	اثرت سلوكيات بعض الموظفين الفاسدين على الموظفين الجيدين نحو تداول الرشوة	9	5.4	31	18.5	61	36.3	43	25.6	24	14.3	3.25	1.082
x19	رغم عدم الحاجة فان بعض الموظفين يحبون امتلاك الاموال والتباهي والخروج عن المالوف وعن حقه الطبيعي في موقعه .	5	3	26	15.5	49	29.2	57	33.9	31	18.5	3.49	1.055
	الاوساط الحسابية لنتائج المتغير الثاني ب	6.7	4	26	15.5	50.8	30.3	54	32.1	30.4	18.1	3.45	.48

3. المتغير الثالث العوامل التنظيمية وانعكاسها على حجم تداول الرشوة يمثله المتغيرات من X^{20}- X^{27} يوضحها الجدول (6)

تضمن هذا المتغير ثمانية اسئلة جاءت نتائج الاستبيان لسبعة منها اكبر من الوسط الحسابي الفرضي ، الامر الذي يؤشر ان العوامل التنظيمية قد دعمت السلوكيات المتعلقة بالرشوة بشكل قوي وفعال ، حيث بلغ الوسط الحسابي لمتغير العوامل التنظيمية وانعكاسها على حجم تداول الرشوة (3.6) اكبر من الوسط الحسابي الفرضي بتشتت مقداره (028.) عن الوسط الحسابي وبانحراف معياري مقداره (0.44) ، وقد كانت نتائج الاستبيان الاكثر تاثيراً في تعزز دعم العوامل التنظيمية لانتشار ظاهرة الرشوة بشكل كبير وهي (التعمد في تعقيد الاجراءات بحيث تكون مضطر لدفع الرشوة لانجاز معاملتكx^{25}) ، حيث ان 121 من مفردات العينة كانت اجاباتهم متاكد جدا ومتاكد يشكلون نسبة 72.6% من اجمالي مفردات العينة , اما نتائج الاستبيان للأسئلة التي لم تكن نتائج الاستبيان

داعمة للعوامل التنظيمية هي (x^{27}) (عدد الموظفين غير كافي لانجاز المعاملات مما يتطلب ايجاد من يهتم ويكمل انجاز العمل) فقد بلغ عدد مفردات العينة التي لم تؤيد ذلك(87) من اجمالي مفردات العينة بنسبة مئوية تساوي (51.8) من اجمالي مفردات العينة.

الجدول (6) المتغير الثالث العوامل التنظيمية وانعكاسها على حجم تداول الرشوة يمثله المتغيرات الفرعية من X^{20}– X^{27}

3- عوامل تنظيمية		غير متاكدجداً		غير متاكد		ربما		متاكد		متاكد جدا		Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الانحراف المعياري
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
x20	القيادة جزء من عمليات الفساد التي يمارسها الموظفون	0	0	8	4.8	38	22.6	70	41.7	52	31	3.99	.855
x21	عدم توضيح الإجراءات او المستمسكات المطلوبة اوالمواعيد المحددة لانجاز العمل فسح المجال امام بعض الموظفين لطلب الرشوة	3	1.8	17	10.1	50	29.8	69	41.1	29	17.3	3.62	.947
x22	وسائل تلقي الشكاوي غير واضحة وغيرمعلومة للمراجعين	0	0	8	4.8	57	33.9	66	39.3	37	22	3.79	.842
x23	لايوجد برنامج يتيح للمراجع التعرف على اجراءات سير معاملته	3	1.8	17	10.1	50	29.8	69	41.1	29	17.3	3.62	.947
x24	هناك صعوبات كثيرة تكتنف امكانية مقابلة المسؤلين بالشركة (المدير العام ، م.المدير العام ،...الخ) .	8	4.8	33	19.6	63	37.5	45	26.8	19	11.3	3.20	1.036
x25	التعمد في تعقيد الاجراءات او تاخير المعاملات بحيث تكون مضطر لدفع الرشوة لانجاز معاملتك	1	0.6	9	4.8	37	22	63	37.5	58	35.1	4.01	.882
x26	**اضطررت الى دفع الرشوة لان** نظام العمل المستخدم لايحقق العدالة للمواطنين اذ ان هناك مواطنين انجزت معاملاتهم دون انجاز معاملتي رغم انني قدمتها بوقت مبكر عنهم	1	0.6	16	9.5	39	23.2	63	37.5	49	29.2	3.85	.970
x27	عدد الموظفين غير كافي لانجاز المعاملات مما يتطلب ايجاد من يهتم ويكمل انجاز العمل .	24	14.3	63	37.5	45	26.8	28	16.7	8	4.8	2.60	1.073
الاوساط الحسابية لنتائج المتغير الثالث		4.9	2.9	21.4	12.7	47.4	28.2	59.4	35.4	35	21	3.6	0.44

4. المتغير الرابع العوامل المتعلقة بالدور الحكومي وانعكاسها على تكوين ثقافة الرشوة يمثله المتغيرات من X^{28} – X^{35} يوضحها الجدول (7) ،

تضمن هذا المتغير ثمانية اسئلة جاءت كل نتائجها اكبر من الوسط الحسابي الفرضي ، الامر الذي يؤشر ان العوامل المتعلقة بالدور الحكومي انعكست على تكوين ثقافة الرشوة بشكل فعال بلغ الوسط الحسابي العام لمتغير العوامل المتعلقة بالدور الحكومي وانعكاسها على تكوين ثقافة الرشوة (3.85) اكبر من الوسط الحسابي الفرضي بتشتت مقداره (0.11) عن الوسط الحسابي وبانحراف معياري مقداره (0.44) ، وقد كانت نتائج الاستبيان للأسئلة الاكثر تاثيراً في تعزز ودعم العوامل **المتعلقة بالدور الحكومي** لانتشار ظاهرة الرشوة بشكل كبير(تمتع البعض بمناصب ومراكز تجعلهم بعيدين عن المحاسبة ادى الى زيادة مديات تداولهم الرشوة ة الامر الذي ساهم بناء ثقافة قائمة على هذا الاساس x^{31} حيث ان (124) من مفردات العينة كانت اجاباتهم متاكد جدا ومتاكد يشكلون نسبة (73.8%) من اجمالي مفردات العينة .

الجدول (7) المتغير الرابع العوامل المتعلقة بالدور الحكومي وانعكاسها على تكوين ثقافة الرشوة يمثله المتغيرات الفرعية من X^{28}- X^{35}

4- عوامل متعلقة بالدور الحكومي في تكوين ثقافة الرشوة		غير متاكد		ربما		متاكد نوعا ما		متاكد		متاكد جدا		Mean الوسط الحسابي	Std. Deviation الانحراف المعياري
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
x28	ساهمت تصرفات بعض كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي في تحيد وتقيد ممارسات انتشار ظاهرة الرشوة في المجتمع	0	0	5	3	45	26.8	68	40.5	50	29.8	3.97	.829
x29	اجراءات الجهاز الحكومي في تبني الاساليب غير مناسبة لمكافحة الرشوة ساهم في بناء ثقافة سلبية في هذا المجال.	0	0	10	6	61	36.3	43	25.6	54	32.1	3.84	.950
x30	ضعف التشجيع الحكومي على استخدام الوسائل الالكترونية في انجاز المعاملات .	2	1.2	16	9.5	50	29.8	70	41.7	30	17.9	3.65	.922
x31	تمتع البعض بمناصب ومراكز تجعلهم بعيدين عن المحاسبة الى زيادة مديات تداولهم الرشوة ة الامر الذي ساهم ببناء ثقافة قائمة على هذا الاساس .	0	0	5	3	39	23.2	67	39.9	57	33.9	4.05	.832
x32	ضعف الانظمة الرقابية واجراءات المسائلة والمحاسبة تسبب في توسع ظاهرة الرشوة	0	0	15	8.9	50	29.8	56	33.3	47	28	3.80	.949
x33	تغاضي القيادة عن ممارسات الفساد او تقاضي الموظفين للرشوة ساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة الرشوة	3	1.8	17	10.1	55	32.7	65	38.7	28	16.7	3.58	.944
x34	توفر الانظمة الادارية المستخدمة في منظمات القطاع العام الارضية المناسبة لتداول الرشوة	0	0	5	3	38	22.6	72	42.9	53	31.5	4.03	.815
x35	اصبح الحديث عن تداول الرشوة لبعض الشخصيات الحكومية امر طبيعي يتم تناوله في اغلب الاجتماعات والمقابلات الشخصية والعامة في اتجاه انه امر مسلم به	1	0.6	12	7.1	43	25.6	74	44	38	22.6	3.81	.889
الاوساط الحسابية لنتائج المتغير الرابع		0.8	0.5	10.6	6.3	47.6	28.4	64.4	38.3	44.6	26.6	3.8	0.8

يستعرض الجدول (8) نتائج المتغيرات الرئيسية ويلاحظ ان جميع النتائج (الاوساط الحسابية) قد جاءت اكبر من الوسط الفرضي ، فضلا عن ان اجابات الضد (غير متاكدوغير متاكد جدا) كانت اقل بكثير من اجابات التاكيد (متاكد ومتاكد جداً) مما يؤشر ان كل هذه العوامل قد دعمت انتشار الثقافة الداعمة للرشوة ، وكان اكثر المتغيرات تاثيراً هوالمتغير المتعلق بالعوامل المتعلقة بالدور الحكومي وانعكاسها على تكوين ثقافة الرشوة.

الجدول (8)نتائج تحليل المتغيرات الرئيسية

المتغير	غير متاكد جدا		غير متاكد		ربما		متاكد		متاكد جدا		Mean الوسط الحسابي	Std. Error of Mean انحراف الاوساط الحسابية	Std. Deviation الانحراف المعياري
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
الاول	11	5.77	39	20.9	54	29.17	44	24.05	19	11.33	3.29	0.03	0.37
الثاني آ	11	6.56	32	18.80	50	29.93	46	27.64	29	17.10	3.60	0.03	0.44
الثاني ب	6	3.82	25	14.66	48	28.69	47	28.21	25	14.66	3.45	0.04	0.48
الثالث	5	2.73	18	10.47	34	20.49	34	20.15	18	10.47	3.58	0.03	0.44
الرابع	8	4.78	31	18.33	60	35.86	59	35.26	31	18.33	3.85	0.04	0.48
المتوسط الحسابي لكل المتغيرات	8.20	4.73	29.00	16.63	49.20	28.83	46.00	27.06	24.40	14.38	**3.55**	0.10	0.41

5.الجوانب العامة المتعلقة بتصورات وتصرفات دافع الرشوة

أ-يوضح الجدول (9) الجوانب العامة المتعلقة بتصورات وتصرفات دافع الرشوة حسب المنافع والمكاسب التي يعتقد انه سيحققها من هذا التصرف ضمن الاسئلة التي وردت في الاستبان، فقد كانت تصورات دافع الرشوة لما سيقوم به مستلم الرشوة في مساعدته على انجاز معاملته ، اذ ان اكثر من 38% متاكدين ان الذي تم دفع الرشوة له سيعمل على مساعدة طالب الخدمة (المراجع) في حصوله على الخدمة ، رغم ان هناك نسبة (20.2%) يعتقد ان مستلم الرشوة قد لايفعل شيء اضافة الى ان مانسبته (21.5%) يعتقد انه سيساعد بشكل

جزئي ، ان مجموع النسبتين هي (41.7%) وهي نسبة كبيرة يمكن ان توضح ان هناك من دفع الرشوة وهو غير متاكد من ان المبالغ التي دفعها ستعود عليه بالفائدة .

الجدول (9)النسب المئوية لتصورات دافع الرشوة لما سيقوم به مستلم الرشوة

طالب الخدمة (المراجع) متاكد من ان الذي يتم دفع الرشوة له		التكرار	النسبة %
1)	سيساعد في انجاز المعاملة بشكل مباشر	65	%38.7
2)	يوزعها بشكل متساوي بين الموظفين المسؤولين عن انجاز العمل	33	%19.6
3)	سيساعد بشكل جزئي	34	%20.2
4)	غير متاكد مما سيقوم به فقد لا يفعل شيْ	36	%21. 5
المجموع		168	%100

ب- نتائج التحليل **لمن تدفع الرشوة عادةً** يوضحها الجدول (10) اذ كانت اجابات 46% من المستبينين ان الرشوة تدفع بشكل مباشر الى الموظف المسؤول عن انجاز العمل تليها مانسبته 37% تدفع الى معقبي المعاملات واحياناً تدفع الى اشخاص لايعرفهم دافع الرشوة بشكل جيد وبالرغم من ان نسبتهم كانت متدنية (4.8%) الا ان هذا يؤشر ان هناك من يعتمد بشكل كامل على انجاز عمله من خلال دفع الرشوة للحصول على الخدمة .

الجدول (10)النسب المئوية لهوية مستلم الرشوة

يتم دفع الرشوة عادةً الى	**التكرار**	**النسب %**
الموظف المسؤول عن انجاز العمل بشكل مباشر	**78**	**%46.4**
مدير الدائرة	**19**	**%11.3**
معقب معاملات الذي اعلمك بانه سيدفع رشوة لغرض انجاز معاملتك	**63**	**%37.5**
شخص لا تعرفه بشكل جيد	**8**	**%4.8**
المجموع	**168**	**%100**

ج- كانت نتائج تحليل السؤال المباشر المتعلق باجابات المستبينين حول دفع الرشوة او ملاحظاتهم بمواقف اوحالات دفع رشوة حتى لو كانت بسيطة (بسيطة بمعنى حتى لو كانت نتيجة مخالفة مرورية) فقد اجاب 140 مستبين بنسبة 83.3% انهم قد عاصرو حالات دفع رشوة (دفع او عاصر حالات دفع الرشوة) .

6. اختبار فرضية الدراسة: "الفرضية الصفرية H_0 لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية في آراء افراد العينة (المجموعات الثلاثة) حول رؤيتها لظاهرة الرشوة" لاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين (ANOVA) لبيان الفروقات في رؤى المجتمع لظاهرة الرشوة تعكسه خصوصيات المؤسسات المختلفة ، من خلال الجدول ادناه نرى ان قيمة F المحسوبة أقل من قيمة Fالجدولية لمستوى الدلالة محسوب اقل من (0,05) ولذا نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود اختلاف بين المتوسطات مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ونرفض الفرضية البديلة الجدول (10) يبين ذلك

الجدول 10 تحليل التباين ANOVA

	Sum of Squares مجموع مربع الانحراف	Df درجات الحرية	Mean Square متوسط الانحراف	F قيمة F المحسوبة[16]	Sig .مستوى الدلالة
Between Groups التباين بين المجموعات	.788	2	.394	3.819	.024
Within Groups التباين داخل المجموعة	17.012	165	.103		
Total التباين الكلي	17.800	167			

الاستنتاجات

1-اظهرت نتائج التحليل الاحصائي للمتغيرات الرئيسة الاربعة انها كانت باتجاه دعم ممارسات الرشوة اذ بلغ الوسط الحسابي لجميع المتغيرات 3.55 اكبر من الوسط الفرضي .

دعمت نتائج تحليل التباين ماورد من نتائج الاوساط الحسابية بعدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية في آراء افراد العينة (المجموعات الثلاثة) حول رؤيتها لظاهرة الرشوة تعكسه خصوصيات المؤسسات المختلفة ، أي ان الرؤى لهذه الظاهرة هي واحدة على مستوى المجتمع .

2-حصول بعض الفقرات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية على وسط حسابي اقل من الوسط الفرضي مثل (العادات والتقاليد المجتمعية لاتزال تعارض وترفض تداول الرشوة , شعور الموظف بان الرشوة ليست جزء من حقه) مما يؤشر إلى أنه مازال هناك رفض وعدم تشجع لبعض ممارسات تداول الرشوة .

3- كشفت الدراسة مدى اتفاق عينة البحث في بعض المتغيرات التي دعمت تداول الرشوة اهمها كان تجاهل بعض الافراد للتعاليم الدينية في رفض الرشوة وعدم شعورهم باحراج عند تسلم او استلام الرشوة سواء كانت للراشي اوالمرتشي .

4-ضعف مساهمة الاجهزة الرقابية وابتعادها عن الهدف الذي وضعت من اجله وتقيد صلاحياتها فضلا عن غياب المنهج العلمي في ممارساتها ساهم في فسح المجال بشكل اكبر لممارسات غير صحيحة في الدوائر والشركات التي تقوم على مراقبتها وفي داخل جهاز الرقابة ايضا.

5-كشفت الدراسة ان هناك رؤى متبلورة في كون الموظف النزيه استثناء والموظف المرتشي هو القاعدة اذ اضحى الحديث عن تداول الرشوة بأنها حالة طبيعية مسلم بها وذلك يتم تناوله في اغلب الاجتماعات الرسمية والاجتماعية .

6-اظهرت الدراسة ضعف مساهمة تصرفات بعض كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي في تحيد وتقيد ممارسات انتشار ظاهرة الرشوة في المجتمع .

[16] قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 تساوي 4.605

7- ضعف مستوى الوعي الثقافي التعليمي والاجتماعي ودرجة التحضر فضلاً عن مستوى ادراك خطورة ممارسة الرشوة ساهم في ايجاد بيئة خصبة لتأصل وتجذر الفساد ومن اهم اركانه الرشوة .

8- ضعف الاجراءات المتخذة بحق الذين تثبت ادانتهم بتهم الفساد ساعد على زيادة عدد الذين يمارسونه واتساع مساحاته.

9- اتباع اجراءات روتينية معقدة وعدم وضوح القواعد والنظم والتعليمات والاختلافات في تفسيرها وتغلب الاجتهادات الشخصية على روح القانون ، ساهم في اعطاء الفرصة لتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة في عمليات اتخاذ القرارات وفي انجاز المعاملات من خلال تكيف النصوص القانونية حسب طبيعة المعاملة وليس حسب القواعد والنظم والتعليمات فضلاً عن تسهيل هذه الاجراءات لبعض الاطراف دون اطراف اخرى وان ذلك سيساهم في زيادة مساحة تداول الرشوة.

10- فرض بعض المستمسكات غير الضرورية لانجاز العمل بهدف تحقيق مصالح شخصية عندما يتم غض النظر عنها للبعض دون الاخرين.

11- اظهرت الدراسة ضعف استخدام الفكر الاداري في العمل بسبب احتلال بعض المواقع الادارية من قبل افراد تنقصهم الخبرة والكفاءه مما ساعد على استخدام الاجراءات الروتينية المطولة في عمل المنظمات.

12- فيما يخص تصورات دافع الرشوة لما سيقوم به مستلم الرشوة في مساعدته على انجاز معاملته اشرت الدراسة ان هناك من دفع الرشوة وهو غير متاكد من ان المبالغ التي دفعها ستعود عليه بالفائدة وهذا تؤشر ان تصورات دافع الرشوة (طالب الخدمة) تتمحور في ان عمله لن ينجز الا بدفع الرشوة او قد تكون المنافع والامتيازات التي قد تتحقق كبيرة وتستحق المجازفة .

13- كانت نتائج تحليل السؤال المباشر المتعلق باجابات المستبينين حول دفع الرشوة او ملاحظاتهم بمواقف اوحالات تمت فيها دفع رشوة حتى لو كانت بسيطة فقد اجاب 140 مستبين بنسبة 83.3% انهم عاصرو حالات دفع رشوة وهذه نسبة كبيرة تدعم ان الرشوة اصبحت قاعدة وغيرها استثناء.

التوصيات

1-تعزيز القيم المجتمعية والدينية في رفض ونبذ ممارسات تداول الرشوة من خلال انشاء اجهزة حكومية تتولى مهام الترويج لهذه الثقافة ، وبلورة رؤى المجتمع في ان مفاهيم النزاهة هي القاعدة الاخلاقية وان الموظف النزيه هو الحالة طبيعية .

2-تقوية وتعزيز الاجهزة الرقابية من خلال تحديد اهدافها بدقة وفق منهج علمي واعطائها الصلاحيات المتناسبة مع عملها مع تعزيز الاجراءات المتخذة بحق الذين تثبت ادانتهم بتهم الفساد .

3-اتباع الاجراءات البسيطة بالعمل والابتعاد عن الروتينيات المعقدة ، فضلا عن توضيح القواعد والنظم والتعليمات وتفسيرها بشكل علمي بعيد عن الاجتهادات الشخصية اضافة الى تحديد ما مطلوب من المواطن طالب الخدمة .

4-تشريع القوانين اللازمة للقضاء على الرشوة حسب المتغيرات البيئية ومانتطلبه كل مرحلة وتشديد الاجراءات المتخذة بحق الذين تثبت ادانتهم بتهم الرشوة وجعلها متناسبة مع مثل هذه الافعال اضافة الى تفعيل وسائل الوقاية من هذه الممارسات بدلا من التركيز على وسائل العلاج فقط وذلك من خلال مراجعة التشريعات والقوانين والانظمة واساليب العمل وعلى الاخص تلك التي لها مساس مباشر بالمواطن.

5-تحديد ادوار المسؤولين في الجهاز الحكومي في تحيد وتقيد ممارسات انتشار ظاهرة الرشوة في المجتمع .

6-ضرورة استخدام الفكر الاداري في عمل المؤسسات الرسمية والاهتمام بعمليات التخطيط ووضع الخطط طويلة الامد تتفرع منها خطط متوسطة وقصيرة الامد لتكون الاساس في العمل بدلا من الاعتماد على الاجتهادات الشخصية التي قد تقود العمل لتحقيق مصالح جهة معينة دون الجهات الاخرى .

7-تقليص الاجراءات الروتينية وحذف الحلقات الزائدة في العمل وتوضيح مسار العمل بشكل واضح للمتعاملين مع المؤسسة المعنية واستخدام الاساليب المتطورة في عرض مسار العمل المنجز على اصحاب العلاقة مع هذه المؤسسة.

8-توضيح القواعد والنظم والتعليمات وتفسيرها بشكل يسهم في تعزيز الغايات التي وجدت من اجلها بشكل واضح لايقبل التفسيرات المتعددة والاجتهادات الشخصية او امكانية تعقيد اجراءات تقديم الخدمة للمتعاملين والعاملين في المؤسسات .

9-تحديد مامطلوب من المراجع بشكل واضح من مستمسكات او امور اخرى وعدم ترك المجال للموظفين في تحديد ذلك .

10-الاعتماد على الهيكل التنظيمي الرسمي كاساس للعمل بدلا من الاعتماد على انظمة الاتصال غير الرسمية.

الخاتمة

اشر الباحث ان هناك تغيير في ثقافة المجتمع من مجتمع يعتمد على موروثات وقيم دينية واعراف رصينة تعتمد على المعايير الأخلاقية التي توازن بين منفعة المجتمع ومنفعة الافراد وانجاز الأعمال من خلال منظمات رصينة تعتمد على قرارات مبنية على المعايير الأخلاقية الرشيدة والأنظمة الرسمية وقواعد العمل الى الاعتماد على قيم ومعايير ولدت بظروف غير مستقرة اخطرها الرشوة التي اضحت شيء فشيء عادات مقبولة في المجتمع تؤطرها احيانا الاطر الرسمية التي تغطي عمليات الرشى في تقديم الخدمات . فاليوم المرتشي هو المسيير للأعمال ، ولعل اخطر الاسباب التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة يتعلق بطالبي الخدمة والاعتقاد السائد لديهم في انه لا يمكن الحصول على الخدمة او انجاز العمل او اختصار الزمن إلاّ باللجوء لهذا الخيار السيء ، فاصبحوا ومن حيث يعلمون او لا يعلمون المروج لهذه الآفة من خلال ارشاد بعضهم البعض الى من ينجز لهم اعمالهم، والغريب ان بعض الناس وان انجز عمله او معاملته بإنسيابية فإنه يقدم الرشوة بعنوان آخر اسمه (الهدية) وان لم يطلب الموظف ذلك ، لتتحول هذه الممارسة شيئا فشيء الى حق لصالح الموظف .

المصادر

الكتب والبحوث

1. Could, J. & Kolb W.L, **A Dictionary of The Social Science**, New York, Free Press(1964).
2. Defleur, Mathiem,**Corruption. Law. And Justice: A Conceptual Clarification**, **Journal of Social Justice**, Vol. 23, No.3(1995).
3. Dobell, Patrick .J, **The Corruption of State**, **Political Science Review**, Vol. 72, No.3(1978).
4. Dobell, Patrick .J, **The Corruption of State, Political Science Review,** Vol. 72, No.3(1978).
5. GopAC **Global Organization of Parliamentarians against Corruption**, Controlling Corruption: parliamentarians Handbook, World Bank(2005).
6. Goudie, A., W, & Stange, D. **Corruption the Issues, Development Center Technical** Paper No.122, Paris(1997).
7. Knights David & Hugh Willmott **, Introducing Organizational Behavior and Management ,** TOMSON LEARNING , 2007 WWW//thomsonlearning.co.uk/knightswillmott
8. Lipset, Seymour, & Lenz, Gabriel, **A Sociological Analysis of the Culture of Corruption,** In Lanyi, Anthony (Ed). An Anticorruption reader: Supplemental Sources on Transparency, Accountability, Prevention, Enforcement &Education United States Agency for International Development (USAID), IRIS Center At The University Of Maryland(2005).
9. Pope, Jeremy, **Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System**, Transparency International(2000).
10. Pope, Jeremy, **Confronting Corruption: The Elements of a National Integrity System**, Transparency International(2000).
11. Sibray, Scott, & Margon, James, (1993), Be a Manger, Go to Jail: Coping With New Type of Law, **Advanced Management Journal**, Vol. 58, No.4.
12. Stapenhurst, Frederick&Langseth, Petter,"**The Role of The Public Administration in Fighting Corruption**, International Journal of Public Sector Management, Vol. 10,No.5, (1997).

13. البدري، عبد القادر عبد الحفيظ، دوافع العمل وعلاقتها بنظم القيم الشخصية لدى موظفي القطاع العام في منطقة بنغازي ليبيا، مجلة الإدارة العامة، المجلد 42، العدد2 ، 2002 .
14. الحراحشة، عبد المجيد، الفساد الإداري: دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة علوم في الإدارة العامة مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة اليرموك، أربد 2003 .
15. بدراوي، عبد الرضا فرج، الفساد الإداري في العراق. الأسباب ووسائل العلاج دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 12، العدد41 2006

16. جبر ، سعدي فري شنيخر تعدد الأجهزة الرقابية ودورها في الكشف والحد من ظاهرة الفسادالإداري والمالي بحث تطبيقي في أجهزة الرقابة بالعراق دراسة غير منشورة مقدمة إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية 2011.

17. حمارنة، مصطفى، والصياغ، مصطفى، دراسة حالة الأردن، في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004.

18. الدليمي، بشير حميد عبد أثر الرشوة في المجتمع المسلم ودور القرآن في التعامل معها وكيفية علاجها بحث منشور في العدد الرابع المجلد الأول لسنة / مجلة كلية العلوم الاسلامية / جامعة الانبار 2009.

19. الرشيدي، شقران، الفساد الإداري صراع الأخلاق والمصالح، مجلة رسالة معهد الإدارة، العدد35 2002.

20. سعيد ،هديل كاظم تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الإداري بالعراق دراسة اختبارية في وزارات عراقية مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في الإدارة العامة ، مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد 2007.

21. الشهابي، إنعام، وداغر، منقذ محمد، العوامل المؤثرة في الفساد الإداري، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد2، 2000 .

22. عبة ، فريد و ظبني ، مريم دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الاداري بحث مقدم للملتقى الوطني في الجزائر بعنوان 2012 .

23. عبد الفضيل، محمود ، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، 2004 .

24. عبد اللطيف ، عادل ، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: اطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309، بيروت، 2004 .

25. العطار،أحمد محمدكاظم كمال تقييم مؤشرات النجاح والمحددات والظواهر السلبية في تنفيذ الأستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ، بحث غير منشور مقدم الى مجلس كلية الأدارة وأقتصاد / جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في الرقابة والتفتيش2013.

26. العلي، صالح، وسائل مكافحة الفساد الاقتصادي في القطاع العام في الاقتصاد الإسلامي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21، العدد1 2005.

27. عماد صلاح، الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003م، ص32

28. العيساوي ، احمد دهام نايف الفساد الاداري والمالي وانعكاسهما على تجهيز الادوية في المستشفيات – بحث تطبيقي في دائرة صحة الانبار بحث غير منشور مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في إدارة المستشفيات 2014 .

29. الغالبي، طاهر، والعامري، صالح، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال"الأعمال والمجتمع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان2005.

30. قابيل، مي، تكلفة الفساد في روسيا، السياسية الدولية، العدد2001،143 .

31. الكبيسي، عامر، الفساد الإداري: رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 20، العدد1 2000 .

32. الكبيسي، عامر، الفساد والعولمة تزامن لا توأمه، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الرياض2005.

33. الكبيسي، عامر، القيم المؤسسية في الوطن العربي كمدخل للتنمية الإدارية، المجلة العربية للإدارة، العدد3، السنة10 1986 .

34. مطر ،قاسم ناصر ، أثر نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري ، المعهد العربي للمحاسبين

القانونيين ، بغداد 2007 .
بحوث على مواقع الانترنيت

35. 1 http:\\www.usinfo.state.gov

36. http://alshirazi.com/compilations/sociology/alejtema/part3/4.htm

37. http://ar.wikipedia.org/wiki

38. http://nazaha.iq/legislation_list.asp?fy=2010&ty=2011&typ=p2

39. الصقال ،احمد و الوزان ، محمد ظاهرة الفساد الاداري هل اصبحت جزء من ثقافة المجتمع بحث منشور على موقع هيئة النزاهة 2011http://www.nazaha.iq/

40. حمادة ، علي ، الرشوة أسبابها وسبل مكافحتها رسالة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة حلب كلية الحقوق الجمهورية العربية السورية)http://www.cdf-ye.org/SAR/SARDetails.aspx)

41. عبد اللطيف عبد اللطيف العلوم السلوكية في التطبيق الإداري منشورات جامعة دمشق, 2007 (http://www.12allchat.com/forum/viewtopic.php)

42. العكيلي، رحيم حسن الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته بحث منشور على موقع هيئة النزاهة 2010www.nazaha.iq/search_web/trboy/4.doc

43. كردى ، السيد أحمد الثقافة التنظيمية وأثرها على الانتماء التنظيمي (Tylor, E.B. Primitive culture, (New York: Brentanson 1924) p1) http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/260797

44. محمد ، سعاد عبد الفتاح الفساد الإداري والمالي مظاهره / سبل معالجته بحث منشور على موق هيئة النزاهة (http://www.nazaha.iq/body.asp?field=news_arabic&id=488)

الملاحق

ـــ **مصداقية الاستبانة (Validity):** يشير الصدق إلى قدرة الاستبانة على قياس ما صممت من أجله،

- عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة و الاختصاصات كما موضح في, وجرى ترتيب درجات الإجابة عن عبارات المقياس تصاعديا ,
- تم تقسيمها على مجموعتين بالتساوي واخذ (27%) من أعلى الدرجات , و (27%) من أدناها , ثم قياس الفرق بين المجموعتين باستخدام معامل الاختبار (Mann –Whitney) لحساب الفروق المعنوية , و أظهرت النتائج أن هناك فروق معنوية بين المجموعتين بمستوى معنوية (0.01) مما يشير إلى صدق المقياس بجميع فقراته .

ـــ **ثبات الإستبانة Reliability of Questionnaire** : تستخدم طريقة التجزئة النصفية في قياس الثبات , والتي تتلخص بإيجاد معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية و درجات الأسئلة الزوجية في الإستبانة و يتم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة (Spearman –Brown) , فإذا كان معامل الثبات (0.59) على وفق المعادلة فانه كافيا للبحوث التي تعتمد الإستبانة أداة لها (الزيدي , 2007: 15) , وعند تطبيق هذه الطريقة وجد أن معامل الارتباط للإستبانة بلغ (0.84) , مما يعني أنها بمقاييسها المختلفة ذات ثبات عال و يمكن اعتمادها في أوقات مختلفة و للأفراد نفسهم و تعطي نفس النتائج .